

إدارة الجودة الشاملة كأحد آليات تعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية بالمؤسسة الجامعية.
TQM as one of the mechanisms of promoting the culture of academic
integrity in the university institution
د. الزهراء فضلون، جامعة أم البواقي، الجزائر.
تاريخ التسليم: (2017/08/13)، تاريخ القبول: (2017/11/23)

Abstract :

This paper discusses the problem of academic integrity in the university institution as one of the fundamentals of scientific and professional work (moral behavior) and forms of violation and highlighting the importance of total quality system and academic accreditation as one of the mechanisms to promote the culture of academic integrity and increase local respect and appreciation and scientific recognition of the university institution for its services to students and society By contributing to the development of the local community and this can only be achieved through the development of the values of loyalty and honesty and belonging to the university institution and the elimination of all methods of fraud and theft in scientific education and scientific research N through quality assurance.

Keywords: Total Quality Management - Academic Integrity - University Foundation

ملخص

تتناول هذه الورقة البحثية إشكالية النزاهة الأكاديمية في المؤسسة الجامعية باعتبارها أحد أساسيات العمل العلمي والمهني (السلوك الأخلاقي) وأشكال انتهاكها وإبراز أهمية نظام الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي كأحد آليات تعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية وزيادة الاحترام والتقدير المحلي، والاعتراف العلمي بالمؤسسة الجامعية لما تقدمه من خدمات للطلاب والمجتمع من خلال المساهمة في تنمية المجتمع المحلي وهذا لن يتأتى إلا من خلال تنمية قيم الإخلاص والأمانة والانتماء للمؤسسة الجامعية والقضاء على كل أساليب الغش والسرقة العلمية في التعليم وفي البحث العلمي من خلال توكيد الجودة.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، النزاهة الأكاديمية، المؤسسة الجامعية

مقدمة:

إن ما نعيشه اليوم من تغييرات وتطورات علمية وتكنولوجية وتضخم معرفي يقتضي علينا تقديم خدمات تعليمية نوعية وذات جودة عالية، كما يحتم علينا حماية تراثنا المعرفي من مختلف أنواع الغش والسرقات العلمية الموجودة خاصة على مستوى شبكات الانترنت، وهذا ما يفرض على الجامعة كأحد المؤسسات التعليمية الأخذ بنظم حماية ممتلكاتها من خلال تطبيق نظام الجودة الشاملة بغية مساهمة التطورات العلمية من جهة وحماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين من جهة أخرى، بالمشاركة مع الهيئات المشرفة على حماية حقوق المؤلف. لكن حبذا لو أننا ندخل ملحمة العولمة بما فيها من إفرازات وتوابع من باب تدويل التعليم العالي وعولمته وتحسين نوعيته وتجويدها، دون الذوبان فيها والتخلي عن ثقافتنا وما تحتويه من مبادئ وقيم خاصة تلك التي تدعو إلى التمسك بالإخلاص والأمانة في أداء العمل أو التعامل مع الأشياء، وبالتالي العمل على تحقيق جو من الثقة والاحترام والانتماء الأكاديمي للمؤسسة الجامعية وحماية ممتلكاتها سواء المادية أو المعنوية الفكرية وبالتالي الخروج بأفراد متمسكين بالقيم الأخلاقية من جهة ومؤهلين للقيام بأدوارهم في المجتمع من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال رئيسي مفاده:
- ما أثر نظام إدارة الجودة الشاملة في تعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية بالمؤسسة الجامعية؟
وللإجابة على هذا السؤال سننتهج الأسلوب التحليلي للتعرف على مبادئ الجودة الشاملة ومدى فعاليتها كنظام إداري في الكشف عن الممارسات الأكاديمية غير النزيهة وتدعيم أسس النزاهة الأكاديمية في المؤسسة الجامعية وذلك من خلال ثلاث محاور:
- رؤية في مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.
- النزاهة الأكاديمية وأشكال انتهاكها.
- علاقة نظام الجودة الشاملة بالنزاهة الأكاديمية وأثره في تدعيم أسسها.

أولاً: مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:**1- تعريف إدارة الجودة الشاملة:**

" تعتبر إدارة الجودة الشاملة عملية إستراتيجية إدارية تركز على مجموعة من القيم وتستمد حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين واستثمار قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لتحقيق التحسين المستمر للمنظمة."

(Hiscon, 1992, p24)

ويعرفها معهد المقاييس البريطاني على أنها: "فلسفة إدارية تشمل كافة نشاطات المنظمة، حيث من خلالها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات العميل والمجتمع وتحقيق أهداف المنظمة، بأكفاً الطرق وأقلها تكلفة، عن طريق الاستخدام الأمثل لطاقت جميع العاملين بدافع مستمر للتحسين" (جودة، 2010، ص 327)

ويعرفها "جودة" على أساس الكلمات التي يتكون منها المصطلح كمايلي:

- إدارة: تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة كافة النشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة، كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة وتوفير المواد اللازمة.
- الجودة: تلبية متطلبات العميل وتوقعاته.
- الشاملة: تتطلب مشاركة واندماج كافة موظفي المنظمة، وبالتالي ينبغي إجراء التنسيق الفعال بين الموظفين لحل مشكلات الجودة ولإجراء التحسينات المستمرة.(جودة، 2010، ص328)

- كما عرفها "كوستين" عام 1994 بأنها: "نظام مستمر لتحسين المنتجات والخدمات لإحراز رضا وقناعة الزبون من خلال إشراك كافة العاملين في المنظمة في الحرص على الجودة، وتطبيق المنهج الكمي لبلوغ التحسين المستمر لخدمات ومنتجات المنظمة." (الخطيب، 2003، ص206)

إذا كانت الجودة هي مجموع الخصائص والسمات الواجب توفرها في منتج معين حتى يمكننا اعتباره منتج صالح للاستعمال وذو قيمة وجودة عالية، فإن إدارة الجودة الشاملة هي ذلك الأسلوب أو المنهج الإداري الذي تنتهجه المنظمات من أجل بلوغ وتحقيق جودة ونوعية المنتج بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد وتكلفة، وبالتالي إرضاء المستهلكين والوصول إلى التميز في الأسواق العالمية (تحقيق الميزة التنافسية). ونشير في هذا الصدد بأن أفكار وتطبيقات إدارة الجودة الشاملة لم تبق حكرًا على المجال الاقتصادي والصناعي فقط بل انتقلت بفضل روادها وعلى رأسهم ديمينغ -كما وأن سبق الإشارة إليه- إلى المجال التعليمي بصفة عامة وإلى قطاع التعليم العالي بصفة خاصة.

2- إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

إن مفهوم الجودة في التعليم الجامعي يتعلق بكافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة توقعات الطلاب والمجتمع إلى خصائص محددة تكون أساساً في تعليمهم وتكوينهم لدعم الخدمة التعليمية بما يتوافق وتطلعات الطلبة والمجتمع.(يسعد، 2007، ص 102)

- ويعرف النجار(73، ص2000) إدارة الجودة بأنها: عبارة عن أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع ومستويات الجامعة ليوفر للأفراد وفرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب والمستفيدين من التعليم

والبحث العلمي. إضافة إلى فعالية تحقيق أفضل خدمات تعليمية وبحثية بأكفا الأساليب وأقل تكلفة وأعلى جودة ممكنة.

- ويعرفها علي (2010، ص196) بأنها: "ذلك النظام الذي يؤدي إلى التفاعل بين مدخلات التعليم والتمثلة في الأفراد والأساليب للأجهزة وهي: المناهج الدراسية، الطلبة، الموظفون الإداريون والهيئة التدريسية وبين المخرجات المتمثلة في الكوادر المتخصصة من الخريجين والمستفيد من نظام التعليم (كالمؤسسات) في بعض المفاهيم ومنها: النظام، العملية التعليمية والهيكل الجامعي والأساليب، والتركيز على المستفيدين (الطلبة واعتبار الجودة جزء من الإستراتيجية) والتركيز على مشاركة العاملين والتركيز على الاستمرارية لتحسين كل عضو في الجامعة واعتباره مسؤولاً عن الجودة. فإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي تتطلب تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بها وهي: النظام، العملية التعليمية والهيكل الجامعي والأساليب، وهي عناصر تركز على الدارسين والمستفيدين وحاجاتهم.

3- أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

"إن الهدف الأساسي المنتظر من تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة هو تقديم أحسن وأفضل الخدمات للزبائن، وإعطائهم ما يرغبون ومتى رغبوا الحصول عليه في الوقت المحدد، وهذا لن يتأتى إلا بمعرفة وتحديد هؤلاء الزبائن الأوفياء والدائمين كما يجب علينا حسن الاصغاء لهم وتلبية حاجياتهم.

(Renaud de Maricourt ,1993,p35)

فكل مؤسسة تعليمية تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال تحقيق أهداف النظام الإداري الذي تنتهجه، وإدارة الجودة الشاملة كنظام أو أسلوب إداري حديث نسبياً قد رسم لها ممثلوها من العلماء والباحثين في مجال التعليم الجامعي أهدافاً تسعى من خلال تطبيقها للوصول إلى الجودة والنوعية في المنتج التعليمي الجامعي وهذا بتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع. وتشير الباحثة يسعد فائزة إلى بعض أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي وهي:

"- تحسين كفايات الإداريين والعاملين وعضو هيئة التدريس ورفع مستوى أدائهم من خلال التدريب المستمر.

- تطوير الهيكل الإداري للجامعة بطريقة تسهل عملية التعلم بعيداً عن البيروقراطية، وتسمح بالمشاركة في اتخاذ القرارات التعليمية.

- الارتقاء بمستوى الطلاب التعليمي والاجتماعي والتربوي النفسي باعتبارهم احد مخرجات النظام التعليمي الجامعي.

- رفع مستوى الوعي لدى الطلاب اتجاه عملية التعليم وأهدافه مع توفير فرص ملائمة للتعليم الذاتي بصورة أكثر فعالية .

4- مكونات نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

تطرقنا إلى مكونات نظام الجودة الشاملة بصفة عامة حتى نتمكن من إعطاء لمحة عنها ولتدعيم الموضوع وتوضيحه أكثر، ثم نتطرق إلى مكونات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. واهتم بعض الباحثين بمجال الجودة الشاملة ببناء نموذج الجودة الشاملة والذي يركز على:

"- المدخلات: وتتمثل في :

خصائص الطلاب ويرتبط بها نظام القبول بالتعليم الجامعي .

- خصائص البيئة العامة المحيطة بالجامعة.

- أعضاء هيئة التدريس.

- الإدارة الجامعية والجهاز الإداري.

- نظام الدراسة والخطط الدراسية.

- المناخ العام والروح المعنوية.

- العمليات التحويلية: وتتمثل في :

- عمليات التعليم والتعلم وتتضمن: البرامج - المناهج - المقررات - طرق التدريس - أساليب

التعلم وتقييم الطلاب.

- أدوات ووسائل نقل المعرفة وتتضمن: الكتب - مواد التعليم وتكنولوجيا التعليم - الأجهزة

وتجهيزات العمل والورش - المكتبة ومراكز تكنولوجيا المعلومات.

- المخرجات: وهي الخدمات والمنتجات التي تصل إلى العميل وتحقق رضاه وتشمل:

النواتج التعليمية المقيسة في الخريجين (باستخدام الامتحانات وأدوات التقييم).

- النواتج التعليمية غير المقيسة في الخريجين (معرفة اجتماعية، أخلاقية).

- نواتج عامة أو مهارات الحياة (اقتصادية، ثقافية، مهنية).

- الضبط والتغذية الراجعة: وتشمل الأجزاء الخاصة بتقييم أداء النظام لتحقيق الهدف

ويتضمن:

- تقييم جودة العناصر (المدخلات، العمليات، المخرجات).

- مراقبة النظام وضبطه لضمان صلاحية أداء وظائفه وتحسينها.

- التقييم البعدي (تتبع الخريجين). (البارا وكابلي، 2004، ص352-353)

5- محاور إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي(°):

- محور جودة الهيئة التدريسية:

"ليس هناك خلافا حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس في انجاز العملية التعليمية، وتحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل بها، ويقصد بجودة عضو هيئة التدريس: تأهيله العلمي والسلوكي والثقافي، وخبراته العلمية التي تتكامل بدورها مع تأهيله العلمي، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع.

- محور جودة الطالب:

هو حجر الزاوية في العملية التي أنشئت من اجله، ويقصد بها مدى تأهيله في مراحل ما قبل الجامعة علميا وصحيا وثقافيا ونفسيا، حتى يتمكن من استيعاب دقائق المعرفة، وتكتمل متطلبات تأهيله، وبذلك يضمن أن يكون هؤلاء الطلاب من صفوة الخريجين القادرين على الابتكار وتفهيم وسائل العلم وأدواته.

- محور جودة البرامج التعليمية وطرق التدريس:

ويقصد بجودة البرامج التعليمية شمولها وعمقها، ومرونتها واستيعابها لمختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية، ومدى تطويعها بما يتناسب مع المتغيرات العامة وإسهامها في تكوين الشخصي المتكاملة.

الأمر الذي من شأنه أن يجعل طرق التدريس بعيدة تماما عن التلقين ومثيرة لأفكار وعقول الطلاب من خلال الممارسات التطبيقية لتلك البرامج وطرق تدريسها.

- محور جودة المادة التعليمية :

ويقصد به جودة محتوياتها وتحديثها المستمر بما يواكب التغيرات المعرفية والتكنولوجية، بحيث يساعد الطالب على توجيه ذاته في دراساته وأبحاثه في جميع أنواع التعليم التي تتطلبها المؤسسة منه. كما يجب أن توفر الكتب النشاط التعليمي الذي يكون فيه الطالب محور الاهتمام، ويعمل على خلق اتجاهات ومهارات ضرورية لديهم، الأمر الذي يسهم في زيادة وعي الطلاب ومن ثم القدرة على التحصيل الذاتي للمعلومة بالبحث والاطلاع مما يثري التحصيل والبحث العلمي.

* - لمراجعة هذه المحاور بشكل موسع ارجع الى :

- العبادي، هاشم فوزي دباس وآخرون، (2008) إدارة التعليم الجامعي، الوراق للنشر والتوزيع، ط1 : 524-534.
- السامرائي، مهدي.(2007)، إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن: 422-429.

- جودة المباني التعليمية وتجهيزاتها:

المبنى التعليمي وتجهيزاته محور هام من محاور العملية التعليمية، حيث يتم التفاعل بين مجموع عناصره وجودة المباني وتجهيزاتها أداة فعالة لتحقيق الجودة الشاملة في التعليم، لما لها من تأثير فعال على العملية التعليمية وجودتها، ويشكل إحدى علاماتها البارزة. ومن الجدير بالذكر أن المباني التعليمية بمشتملاتها المادية والمعنوية مثل قاعات التهوية، الإضاءة، المقاعد والصوت وغيرها من المشتملات التي تؤثر على جود التعليم ومخرجاته. وكلما حسنت واكتملت قاعات التعليم كلما أثر ذلك بدوره على قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب.

- محور جودة الإنفاق على التعليم:

يمثل تمويل التعليم مدخلا بالغ الأهمية من مدخلات أي نظام تعليمي، ودون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية، أما إذا توفرت له الموارد المالية الكافية قلت مشكلاته وصار من السهل حلها، ولا شك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لقدر التمويل في كل مجال من مجالات النشاط. ويُعد تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له أثره الكبير في تنفيذ البرامج المخطط لها، كذلك فإن سوء استخدام الأموال سيؤدي حتما إلى تغيير في خطط وبرامج التعليم، الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم والتي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم.

- محور جودة الإدارة التعليمية والتشريعات واللوائح :

ليس هناك اختلاف على أن قيادة إدارة الجودة الشاملة تعتبر أمرا حتميا، وجودة الإدارة التعليمية (الجامعية) تتوقف إلى حد كبير على القائد، فإذا فشل في إدراكه للمدخل الهيكلي نحو إدارة الجودة الشاملة فمن غير المحتمل أن يتحقق أي نجاح.

وبدخل في إطار جودة الإدارة التعليمية الجامعية جودة التخطيط الاستراتيجي ومتابعة الأنشطة التي تقود إلى خلق ثقافة إدارة الجودة الشاملة، أما جودة التشريعات واللوائح لابد أن تكون مرنة وواضحة ومحددة حتى تكون عوناً للإدارة الجامعية، كما يجب عليها أن تواكب كافة المتغيرات والتحولات من حولها ومن ثم يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لأنها توجد في عالم متغير تؤثر وتتأثر به. (حمدات، 2007، ص ص 281-286)

ثانيا: النزاهة الأكاديمية وأشكال انتهاكها:**1- تعريف النزاهة:**

"النزاهة هي البعد عن الشر، وتعرف النزاهة بأنها منظومة القيم والمسؤولية للحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستئصال الفساد، والنزاهة تعني ما تأصل لدى الفرد من قواعد وتشمل الصدق والأمانة وعدم الاضرار بالآخرين." (الدويك، 2013، ص10)

" النزاهة الأكاديمية تعني "الأمانة الفكرية" (intellectual honesty) والاستقامة العلمية في استخدام المعلومات ونقلها وتوثيقها ونشرها وإنتاج الأبحاث وإدارة المشاريع. ومن تعريفات النزاهة الأكاديمية أنها ثمرة لخصلتين؛ الأمانة وتحمل المسؤولية. لا يكون الشخص نزيها إلا إذا تمسك بالفكر الموضوعي المضاد للتحيز والمتجرد من اتباع الأهواء المرتبطة بالمصالح الشخصية المنحرفة.

ومن الجدير بالذكر أن النزاهة الأكاديمية منظومة أخلاقية للأساتذة والطلبة وجميع العاملين في المؤسسات المدنية تنظم حياتهم وتمدهم بأصول ومبادئ تضبط سلوكياتهم. لا قيمة للحياة الديمقراطية من غير معايير أخلاقية تسود المجتمع وتصور الحقوق الفردية كما تحمي الصالح العام. ومن هنا ينبغي نشر ثقافة الأمانة الأكاديمية في الوسط التعليمي بكافة الوسائل المتاحة لمكافحة الفساد وإقامة موازين العدالة الكفيلة بضمان حقوق الناس ورعاية مصالحهم. ويندرج تحت باب النزاهة الأكاديمية موضوعات كثيرة أهمها مواجهة الغش في الاختبارات، وسرقة الأبحاث، وتقديم مشاريع دراسية ليست من إنتاج الطلبة، والتحايل على القوانين. وعليه فكل ما ينتهك حقوق الغير ويساهم في تقديم معلومات مضللة أو مشاريع غير آمنة هو انتهاك صارخ للنزاهة الأكاديمية وابتعاد صريح عن تطبيق قيم الإسلام. إن إهدار الحقوق وانتهاك النزاهة علامة على ضعف الوازع الديني، وغياب الضبط الاجتماعي، وتدني المستوى التعليمي وهو الأمر الذي يدل قطعا على شيوع مظاهر الفساد، وعجز النظام القائم عن تحقيق غاياته.

إن يمكن أن تشير النزاهة إلى ضرورة توفر قدر معين من الإخلاص والأمانة والوفاء للعمل أو للتعامل مع المادة العلمية وتقادي السرقات العلمية والغش الذي يزداد انتشارا في المؤسسة الجامعية كوسط حيوي يتعامل بصورة أساسية مع المعلومة ويعمل بها وبالتالي لا بد أن تتوفر النزاهة الأكاديمية في تعامل أسرة الجامعة مع الوظائف التي يشغلونها والأدوار التي يقومون بها وعدم الغش فيها من جهة وفي تحقيق الأمانة العلمية وتقادي السرقة في التعامل مع المعلومات المراد استقائها من جهة ثانية. (ملك، 2014، ص ص 2-4).

2- أشكال انتهاك النزاهة الأكاديمية:

"تتعدد صور انتهاكات النزاهة الأكاديمية من عدم الالتزام بمواعيد المحاضرة وعدم التحضير لها إلى الغياب المتكرر وتجاوز اللوائح والتستر على السلوكيات المخالفة للقوانين وعدم التبليغ عن المتجاوزين. يشير موقع جامعة زايد على شبكة الإنترنت إلى أشكال انتهاك النزاهة الأكاديمية ويؤكد الموقع المذكور على أنه "تتعدد أشكال التصرف التي تعتبر مخلة لمعايير ومبادئ النزاهة الأكاديمية، ومن بعضها، على سبيل التعداد لا الحصر، الأفعال والتصرفات التالية:

- **الغش:** نقل أعمال الآخرين والاستخدام غير المصرح به لأي ملاحظات ومعلومات ومواد في الامتحانات الأكاديمية أو غيرها من المهام الموكلة للطلبة.
- **السرقية الفكرية/ الانتحال الأدبي:** اقتباس عبارات وأعمال الآخرين، والاستخدام غير المرخص له للمدونات الفكرية والأدبية أو لأي معلومات في أي اختبار أكاديمي، دون الإشارة إليها باعتبارها مرجعاً.
- **سوء استخدام المساعدة الأكاديمية:** استغلال طالب لعمل زميله الذي يوفر له المساعدة الأكاديمية بنية طيبة، كأن ينقل من تقرير خاص وضعه هذا الزميل أو من اختبار قديم، دون إعلامه بذلك.
- **التلفيق والتزوير:** إقدام الطالب على تغيير المعلومات المتاحة له أو تلفيقها في اختبار/ واجب أكاديمي، أو إبرازه لشهادة طبية مزورة من أجل التغيب عن الحضور.
- **انتحال شخصية الغير:** ادعاء الطالب صفة غيره داخل الصف، أو في اختبار أو امتحان، أو في أي نوع من الواجبات الأكاديمية. وفي هذه الحالة، تتم معاقبة الطالب المنتحل شخصية غيره، والطالب الدافع على الانتحال" (باختصار).
- **التسليم المتعدد لنفس العمل:** تقديم أبحاث أو أعمال خاصة بدورة دراسية تكون متطابقة للحصول على درجات في أكثر من دورة دراسية واحدة دون إذن مسبق من المحاضر.
- **الحصول على ميزة دون وجه حق:**
- **التمكن من الوصول إلى مواد الامتحانات أو إتاحة الوصول إليها قبل الموعد المحدد لذلك من قبل المحاضر؛**
- **سرقة أو تشويه أو تدمير مواد من المكتبة أو مواد بحثية مما ينتج عنه حرمان الآخرين من استخدامها؛**
- **التعاون دون تصريح لإنجاز تكليف أو واجب أكاديمي؛**
- **الاحتفاظ بمواد امتحان سبق عقده أو حيازتها أو تداولها دون إذن من المحاضر؛**
- **تعطيل العمل الأكاديمي لطالب آخر أو التدخل فيه؛**
- **الاشتراك في أي نشاط بغرض الحصول على ميزة دون حق عن طالب آخر بنفس الدورة الدراسية؛** تقديم رشوة للعاملين بالجامعة أو أي موظف بها لإحداث تغيير بالدرجات، أو الحصول على ميزة دون حق عن الطلبة الآخرين. (ملك، 2014، ص ص 2-4).
- من هذا المنطلق يمكننا القول أن النزاهة الأكاديمية عبارة عن مجموعة من القيم الأخلاقية التي تركز مبادئ المسؤولية والأمانة والإخلاص في عملية التعليم الجامعي بشقيه الأكاديمي والإداري ونحن بصدد مناقشة النزاهة الأكاديمية وبالتالي تم عرض بعض مظاهر انتهاك النزاهة الأكاديمية لا

غيرها ولمحاربة هذه المظاهر والأشكال غير النزيهة والتي تؤدي بالضرورة إلى نتائج تكوينية مغلوطة وغير موضوعية لابد من نشر ثقافة النزاهة الأكاديمية في الوسط الجامعي. إن الثقافة هي الركن الأساسي لبناء النزاهة وتعزيزها في المجتمع، باعتبارها رافداً جديداً من روافد الثقافة المستقبلية، وبما أن النزاهة هي مجموعة من القيم والمبادئ المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص بالعمل مهمتها تعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي للعاملين في العمل المؤسسي لتسهم في تحديد وتعزيز العمل بالاتجاه الصحيح، فإن الوعي بأهمية النزاهة يجب أن ينعكس على أهداف النزاهة فالأهداف التربوية الصحيحة هي المشتقة من قيم المجتمع وأهدافه." (عجيل، 2013، ص 42)

إن العناية بثقافة النزاهة الأكاديمية وتعزيزها باتت قضية ضرورية تشغل ذهن المعنيين في القطاع التعليمي والتربوي لتحقيق الجودة لا سيما ونحن في عصر الثورة المعرفية وتوافر المعلومات التي تتدفق في شبكات الانترنت ويسهل الحصول عليها مجاناً ومن غير غناء. أمام هذا السيل المعرفي المذهل كيف نصون الصرح التعليمي من الكذب والغش والسرقة الفكرية ... لا يتحقق هذا إلا بتنمية المهارات الدراسية لدى الطلبة ليقوموا بالاستفادة مع المعلومات والمعارف على نحو أخلاقي لا يتعارض مع القيم المجتمعية والأصول الإنسانية. هناك العديد من الوسائل لبث قيمة النزاهة ومنع انتهاكها منها نشر ثقافة الأمانة الفكرية في جميع المراحل التعليمية....والحزم في تطبيق القوانين الأكاديمية، والإسراع في حصول المؤسسات على الاعتماد الأكاديمي، وإيجاد ميثاق أخلاقي للنزاهة يوقع عليه ويلتزم به كل من يتواجد في المؤسسات الأكاديمية. (ملك، 2014: 9)

ويعتبر نظام الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من الآليات الناجعة في تعزيز ثقافة النزاهة الأكاديمية بالمؤسسة الجامعية وتحقيق الأهداف المرجوة من خلال ضبط السلوك وفق القيم الأخلاقية في عملية التكوين الأكاديمي بالنسبة للأستاذ الجامعي وحتى الطالب من خلال اعتبارهما محورين أساسيين في تحقيق الجودة والنوعية والنزاهة الأكاديمية وبالتالي الخروج بأفراد أكفاء أمناء قادرين على تحمل المسؤولية عاملين على نشر ثقافتها أينما وجدوا في مختلف المناصب.

ثالثاً: علاقة نظام الجودة الشاملة بالنزاهة الأكاديمية وأثره في تدعيم أسسها:

إن نظام الجودة في المؤسسة الجامعية هو نظام متكامل من حيث آلياته وأهدافه الرامية لأجل تحقيق النوعية والجودة في كل مكونات الجامعة والتوكيد على ضمان الجودة خاصة في العملية الأكاديمية التكوينية تركيزاً على الأستاذ والطالب الجامعي. " قام عدد من الجامعات الغربية والعربية بتأسيس مراكز النزاهة الأكاديمية Academic Integrity، وذلك لتحسين الجودة ولضمان عملية تعليمية نظيفة تشمل الطلبة والأكاديميين والإداريين. ولكن يبقى التركيز على الأكاديميين في هذه المعادلة لأن النزاهة الأكاديمية تعتمد عليهم بشكل مباشر لأنهم وجهاً لوجه مع الطلبة، وهم الذين يقومون بعملية التدريس ووضع الامتحانات والتصحيح والتقييم وما إلى ذلك من وظائف. وقد تم

تحديد خمس قيم رئيسة مرتبطة بالنزاهة الأكاديمية بالنسبة للهيئة الأكاديمية هي: النزاهة، والثقة، والعدالة، والمسؤولية والاحترام." (ملك، 2014، ص8).

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أن نظام الجودة الشاملة في المؤسسة الجامعية يسعى إلى تحقيق النوعية والجودة في جميع مكوناتها بما فيها المساهمة في تعزيز نشر مختلف القيم الأخلاقية وبما تتضمنه من تنمية روح الجماعة وكذا الإخلاص في العمل والانتماء إلى الجامعة في حين نجد أن نشر ثقافة النزاهة الأكاديمية يساهم في تطوير وتجويد العملية التكوينية الأكاديمية.

وتتبنى الجامعة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي فلسفة تركز على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لضمان جودة عالية في جميع المجالات العلمية والإدارية وتحقيق أهداف الجامعة، وقد حددت الهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والاعتماد عشرة معايير لتقييم القدرة المؤسسية وهي: التخطيط الاستراتيجي - الهيكل والتنظيم - القيادة والحوكمة - المصادقية والأخلاق - الجهاز الإداري - الموارد - المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة - التقييم المؤسسي وإدارة ونظم الجودة.

" في مجال السلوك الأخلاقي بمؤسسات التعليم العالي نجد أن الأعراف الجماعية هي التي تنظمه، وعندما تتآكل أعراف السلوك الجماعية ستبرز أخطار سلوك غير الأخلاقي حتى الأفراد المبدئين قد يبررون خرق قيمهم الخاصة عندما يرون الأفعال العدائية وغير الشريفة تنتشر ويرون ببساطة بأنهم غير قادرين على أن يكونوا شرفاء في التعليم، تكون الضغوط الجديدة التي تعيشها الهيئة التدريسية أحيانا متناقضة للقيم التقليدية للمهنة الأكاديمية. ويمكن أن يفقد الغموض الناتج إلى خيبة أمل بسهولة ويعطي ترخيصا للسلوك غير الأخلاقي وهذه الحالة التقليدية للوائح تعد مناخا داعيا للانتهاك النزاهة في المؤسسة الجامعية. (الدويك، 2013، ص ص 11-21).

على الرغم من أنه من الصعب معرفة المدى الكامل للمشكلة، يلاحظ الخبراء في هذا المجال تزايدا ورش الشهادات، ما يزيد عن 1000 معمل كانت تعمل في شمال أمريكا عام 2011، ونحو 600 في أوروبا، و 800 إضافية تعمل من أماكن مخفية من العالم، وقد تكون زيادة ال 48% في عدد المعامل في 2011 عن عددها في السنة التي سبقت مرتبطة بالأوقات الاقتصادية الصعبة، بالنسبة لأصحاب العمل فإن الانتشار الواسع للشهادات المزيفة يتطلب فحص خلفية المؤهلات التعليمية للمستخدمين المستقبليين أسهمت بعض المبادرات في العقد الماضي في تأكيد معايير عالية لضمان الجودة وكان تأسيس اتحادات إقليمية وعالمية في ضمان الجودة أحد التطورات المهمة. - الشبكة الدولية لضمان الجودة.

- الاتحاد الأوروبي لضمان الجودة في التعليم العالي.

- القائمة الأوروبية لضمان الجودة.

وسائل مهمة للحفاظ على المعايير العالية في ضمان الجودة، تصبح هذه الاتحادات، التي تقوم وتؤكد أن هيئات ضمان الجودة من أعضائها تقي بالمعايير الراسخة... وقد تم وضع مواضيع الفساد والاحتيال على الأجندة السياسية بمبادرات مقدمة من مجلس اعتماد التعليم العالي في الولايات المتحدة واليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعتبر هذه المبادرات الحكومية ومعها الاهتمام المتزايد من مزودي ضمان الجودة لتقوية المهنة خطوات مهمة إلى الأمام.

لقد أدى الطلب العالمي على التعليم والتدريب إلى رفع الإمكانات الاقتصادية للتعليم العالي وإلى توسع هذا التعليم وبرز في تقديم التعليم العالي دور القطاع الخاص بهدف الربح والخدمات عبر الحدود، والتعلم عن بعد عبر الانترنت، وقد خلق بروز هذه النماذج المتغيرة في تقديم التعليم العالي تحديات تتعلق بضبط الجودة الطريقة الوحيدة لتقدير وضع المؤسسات الجديدة منها.

يساعد ضمان الجودة الخارجي أي تنوع من الإجراءات والعمليات التي تستخدم للرصد والمراجعة من الخارج ويثبط ممارسات الاحتيال والفساد التي تهدد التعلم، من بين آليات ضمان الجودة المختلفة، يعتبر الاعتماد من أكثرها ملائمة لمعالجة الفساد حيث أنه يحدد معايير دنيا معينة ويحافظ عليها. علاوة على ذلك يعالج الاعتماد التدويل المتزايد للتعليم العالي حيث تعزز المعايير الدنيا شفافية البرامج والمزودين وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمنح الاعتماد المكانة والشرعية والملائمة.

جزء من هذه الشرعية يأتي من العملية التي تتطلب التقييم الذي تقوم به المؤسسة التعليمية وفقا لمعايير محددة سلفا وتخدم عملية الاعتماد في:

- التأكد من وجود حد أدنى من المعايير الأكاديمية (بيئة تعليمية وتعليمية، ومؤهلات الهيئة الأكاديمية، والمناهج... الخ)

- التأكد من ملائمة البرامج الدراسية المطلوبة لوظائف محددة في سوق العمل.

- تزويد الحكومات ووكالات التمويل بمعلومات للتأكد بأن المنح والقروض توزع على طلبة يلتحقون ببرامج عالية الجودة.

وقد توصلت منظمة اليونسكو إلى تحديد المعايير التالية لتطبيق الحوكمة كأحد معايير الجودة:

- يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات التعليمية كلا من تعزيز شفافية البحوث العلمية وكفاءتها، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين إدارة الجامعة والسلطات الإشرافية المختلفة.

- حفظ حقوق الملكية الفكرية في تلك الثورة المعرفية العالمية.

- المعاملة المتساوية بين جميع المشروعات البحثية على مستوى البحث العلمي الوطني... الخ.

(الدوبك، 2013، ص ص 26-29).

الخاتمة والاقتراحات:

- نختتم هذه الورقة البحثية بمجموعة من الاقتراحات والتي تشير إلى:
- ضرورة تفعيل تطبيق الأهداف والمبادئ الأساسية للجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.
 - لابد من مراجعة طرق التدريس وتطوير أساليب كشف الغش في العملية التعليمية.
 - نشر ثقافة النزاهة الأكاديمية بين الأساتذة والطلاب واستشعارها من خلال الضمير وتجسيدها من خلال السلوكيات الأخلاقية النزيلة في ممارسة العمل الأكاديمي الجامعي.
 - مراجعة برامج التكوين الجامعي وتضمينها برامج خاصة بالقيم الأخلاقية (أخلاقيات العلم وأخلاقيات المهنة) وهي ما يجب أن تدرس في المراحل القاعدية من التعليم الابتدائي حتى يتعلم الطفل في مراحل تعليمه الأولى معنى النزاهة والإخلاص والاستقامة والأمانة (القيم الإسلامية) وبالتالي تتمكن المدرسة من غرس هذه القيم في تلميذ اليوم وطالب الجامعة فيما بعد ورجل المستقبل.
 - تطبيق الاعتماد الأكاديمي كألية ناجحة في قمع أشكال انتهاك النزاهة الأكاديمية.
 - تفعيل القوانين واللوائح في نظام الجودة الشاملة من خلال تفعيل خلايا الجودة بالجامعة.
 - العمل على تفعيل تطبيق برامج كشف السرقات العلمية ومختلف أنواع الغش في البحوث العلمي.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- النجار، فريد. (2000). إدارة الجامعات بالجودة الشاملة. ايتراك للنشر والتوزيع. القاهرة.
- الخطيب، احمد. (2003). البحث العلمي والتعليم العالي. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان الأردن.
- البار، حسن عبد القادر والكابلي، رضا علي. (2004). الفكر المنظومي للجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي وأثره في كيفية مواجهة تحديات العولمة. المؤتمر العربي الرابع. جامعة عين شمس.
- العبادي، هاشم فوزي دباس وآخرون. (2008). إدارة التعليم الجامعي. ط1. الوراق للنشر والتوزيع.
- السامرائي، مهدي. (2007). إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي. ط1. دار جرير للنشر والتوزيع. عمان الأردن.
- الديك، عبد الغفار عفيفي. (2013) الاساليب الحديثة المستخدمة في المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد. إدارة التخطيط وتطوير المناهج. جامعة نايف للعلوم الامنية

- حمدات، محمد حسن.(2007). وظائف وقضايا معاصرة في الإدارة التربوية. ط1. دار حامد للنشر والتوزيع. عمان الأردن.
- جودة، محفوظ احمد.(2010). إدارة الموارد البشرية. ط1. دار وائل للنشر عمان.
- عجيل، حسين ميران.(2013). فاعلية التعليم الحديث لترسيخ ثقافة النزاهة في المؤسسات التربوية. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات.العراق.(6).
- علي، عاصم شحادة.(2010) تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات. مجلة الباحث. الجامعة الإسلامية بماليزيا. (7).
- ملك، بدر محمد (2014). النزاهة الأكاديمية. ورقة مقدمة لملتقى "النزاهة المجتمعية... رؤية أم غاية؟"، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب برعاية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك. فندق سيمفوني ستايل: قاعة الاحتفالات الكبرى. الكويت.
- يسعد، فائزة.(2007). مدى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعة الجزائرية. مذكرة ماجستير. جامعة سطيف.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Hinscon ;I and Lovelace,K.(1292). Totale Quality Management. éducation 2. Leadrship: challenge to urban school.
- Renaud de Maricourt . (1993) Les Samouraïs du Management production ; marketing et finances au japon ;librairie Vuibert.